إيبل أيينغا
النظام الدستوري في افريقيا

من الخصائص الاساسية لمنظمة الوحدة الافريقية، التي تضم خمسا وثلاثين دولة، تشابُه انظمة اعضائها الدستورية . فرئيس الدولة في اثنتين وعشرين منها (الجزائر، والكمرون، وافريقيا الوسطى ، وشاطىء العاج ، والغابون ، وغانا ، وغينيا ، وفولتا العليا ، وكينيا، وليبيريا ، ومدغشقر ، ومالي ، وموريتانيا ، ونيجر ، ورونده ، والسنغال ، والسودان، وتنزاني ، وتشاد ، وتوغو ، وتونس ، وزامبي) هو في الوقت نفسه (عند كتابة هذه السطور ، في منتصف ١٩٦٤) رئيس الحكومة .

وهناك تسع دول يمكننا تصنيفها كشبيهة بهذه الاثنتين والعشرين دولة ذات الرئيس الاوحد ، اما الآن فنظامها يضع جميع السلطات في يد الرئيس او الملك ، اما بسبب تطورها التاريخي ، او لان شخصية رئيس الدولة القوية تحجب في الواقع شخصية رئيس الحكومة ، او لان نظامها كعضو في الكومنولث تجعل من رئيس الوزراء (وليس من ملكة انكلترا ، رئيسة الدولة بالاسم فقط) المتسلم الحقيقي للسلطة السياسية . وهذه الدول هي : البورندي ، والحبشة ، وليبيا ، ومراكش ، واوغندا ، والجمهورية العربية المتحدة ، والصومال، وملاوي ، وسيراليون .

اما نظاما داهومي والكونغو برازافيل الثوريان فهما حديثان لدرجة انه من الصعب تصنيفهما . ومع ذلك فينبغي التنويه بان وظيفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة منوطتان بشخصين مختلفين . واما الكونغو ليوبولدفيل فمن الصعب جدا ادراجها في نظام معين في الوقت الحاضر .

بلد واحد في افريقيا يتمتع بنظام طريف حقا وفريد في نوعه ، هو نيجيريا: الجمهورية الفدرالية التي هي بمنجى من هذا النظام الرئاسي ذي الحزب الاوحد الذي يعم القارة الافريقية . ومع ذلك ، فمنذ اقل من ست سنوات ، نال اكثر هذه البلاد استقلاله على اساس دساتير مسنونة على نمط آخر .

ان التطور الدستوري للاحدى والعشرين دولة افريقية التي نالت استقلالها بين ١٩٥٧ (غانا) وبين ١٩٦١ (تنغانيقا) يتلخص في سير مفتعل نحو النظام الرئاسي .

فجميع هذه الدول بدون استثناء قد ورثت عن مستعمريها ، اما قبل نيلها الاستقلال

(وذلك في ظل نظام نصف استقلالي) واما فور بلوغها عتبة هذا الاستقلال ، دساتير من النوع البرلماني تحتمل وجود الاحزاب المعارضة وتؤكد تعلقها بالحريات وبالحقوق الاساسية للانسان .

وكان اول من تفلت من النظام البرلماني واتجه نحو النظام الرئاسي ، غينيا التي استقلت في ظروف معلومة للجميع . ثم تبعتها غانا بدستورها الجمهوري في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٠ الذي عين الدكتور نكروما في وظيفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة : « ان كوامي نكروما قد عُين اول رئيس لغانا ، اثر اختياره لهذا المنصب ، قبل البدء بالعمل بالدستور ، في استفتاء جرى حسب المبادىء التي وردت في المادة الاولى من الدستور » . وفي خلال سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، اعادت جميع المستعمرات الفرنسية ما عدا السنغال النظر في دساتيرها ، مقتبسة النموذج الرئاسي . وسار السنغال على هذا المنوال بعد اعتقال رئيس الحكومة محمد ضيا . فاقتبس في آذار (مارس) ١٩٦٣ دستورا جديدا جاء في مادته السادسة والثلاثين ما يلي: « ان رئيس الجمهورية (رئيس الدولة) هو حامي الدستور وصاحب السلطة التنفيذية . فهو يخطط سياسة الوطن ويوجهها » . ونجد صيغة مماثلة في دستور شاطىء العاج الجديد : « ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، يجسد الوحدة الوطنية ويسهر على احترام الدستور ويأخذ على عاتقه تأمين الاستمرار في الدولة ، كما يؤمن استقلال الوطن والمحافظة على كيانه واحترام المعاهدات والاتفاقات الدولية... ان رئيس الجمهورية هو المتسلم الاوحد للسلطة التنفيذية » .

ان هذا النص يعطي صورة للرئيس الافريقي ادقّ من غيرها ، ومع ذلك فان الاضواء الدستورية لا تكفي وحدها لتبيان جميع خطوطها . فيجدر بنا اذاً ان نتخلص من عالم النظريات والنصوص وان ننتقل الى عالم الواقع والقوى الخفية ، الذي يستطيع وحده ان يكشف لنا خصائص النظام الرئاسي الافريقي .

خصائص النظام الرئاسي الافريقي

ان النظام الرئاسي الكلاسيكي كما نراه مطبقا في الولايات المتحدة منذ مائة وسبعين عاما يكرس مبدأ فصل السلطات ويتميز اجمالا بخصائص اربع : اولا ، التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، اذ لما كانت الاثنتان منبثقتين عن الانتخاب الشعبي المباشر ، فكل واحدة تبقى مستقلة عن الاخرى : فالسلطة التنفيذية لا تستطيع ان تحل السلطة التشريعية ، وهذه لا تستطيع ان تتدخل في شؤون الحكومة . ثانيا ، تفريق غير مطلق بين السلطات : فالسلطة التنفيذية تتمتع بحق الفيتو على مشاريع القوانين التي يتبناها البرلمان، وهذا الاخير يسهم في بعض اعمال السلطة التنفيذية (حق المناقشة والمحاكمة

المعترف به للكونغرس الامريكي مثلا ، سلطان البرلمان في القضايا المالية ، الخ) . ثالثا ، الجمع في الشخص ذاته بين وظيفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة . رابعا، التطبيق الحقيقي لمبادىء الحريات وحقوق الانسان واستقلال السلطة القضائية .

الجديد في النظام الرئاسي الافريقي انه لا يتقيد بهذه الخصائص الاربع، حتى ولا نظريا في كل حال . ولنعطِ مثلا على ذلك التعديل الدستوري الاخير في غانا ، الذي جعل من رئيس الدولة المتسلم الحقيقي للسلطة القضائية .

ولن نتعرض هنا للمبررات النظرية التي تقدم اجمالا بصدد النظام الدستوري الافريقي، والتي ليس لها اساس من الصحة في نظرنا . وسنكتفي بان ندرس النظام الرئاسي الافريقي كما هو مطبق فعلا لنستخرج خصائصه .

من هذا الدرس تتضح لنا ثلاث ميزات للنظام الافريقي الحالي : اولا، سلطة الرئيس المطلقة ؛ ثانيا ، تركيز السلطات وتجسيدها ودمجها ؛ ثالثا ، فقدان الرقابة .

اما سلطة الرئيس المطلقة فتتجلى في ان الرئيس الافريقي هو الشخص الوحيد الذي يتمتع بسلطة التقرير ويمارس في الواقع هذه السلطة . كما ان الكلمة الاخيرة في كل الامور هي له ، وليس من قضية في الدولة تحل نهائيا بدون موافقته او رضاه . بل ان ثمة دساتير تقضي باحالة مشاريع القوانين المنبثقة عن النواب اليه لابداء الرأي قبل طرحها على بساط المناقشة في البرلمان ، حيث يتمتع الرئيس من جهة ثانية بطائفة من الوسائل القانونية والسياسية لاحباطها .

وثمة وسائل عديدة تؤمّن هذا السلطان المطلق للرئيس الافريقي . ونكتفي بالاشارة الى اثنتين هامتين : صلاحياته الدستورية المتعددة ، وحزبه .

ويمكننا تقسيم صلاحيات الرئيس الافريقي الى قسمين : اولا ، الصلاحيات الاعتيادية لرئيس دولة ذات نظام رئاسي ؛ وثانيا ، الصلاحيات الخاصة بالرئيس الافريقي .

اما الاولى فانها تنبثق عن صفته المزدوجة كرئيس للدولة وللحكومة . فهو يرئس مجلس الوزراء (في البلاد التي ما زال يوجد فيها هذا المجلس) ، ويبرم القوانين ويمارس حق اقامة علاقات دبلوماسية مع سائر الدول او قطعها، ويفاوض في سبيل عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية ، ويصادق عليها بعد عقدها ، كما يمارس حق العفو . ومن جهة ثانية فهو يعين الوزراء الذين لا مسؤولية عليهم الا تجاهه وحده . كما يعين موظفي الفئة الاولى في الدولة ، مع الاضافة بان رئيس الدولة يتصل بالبرلمان اما مباشرة واما بواسطة رسائل لا يجري اي نقاش بصددها .

واما الثانية فانها تتأتى من ان الرئيس الافريقي يمسك وحده بزمام السلطة التنفيذية . فهو يخطط سياسة البلاد ويوجهها ، كما يمارس الصلاحيات التي تمكنه من تطبيق القوانين

والاحكام القضائية ، مع ممارسة السلطة النظامية ، وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين، والاسهام في ممارسة السلطة التشريعية . وهو في هذا المجال لا يكتفي بحق اقتراح مشاريع القوانين وتعديلها كسائر النواب ، بل هو يتمتع ايضا بسلسلة من الصلاحيات المطلقة التي تميز الرئيس الافريقي .

والواقع ان اكثر الصلاحيات الرئاسية التي تؤلف هذه الفئة الثانية من سلطات الرئيس الافريقي ، تتحقق اما بتحديد سلطان البرلمان واما بتنازل هذا الاخير عن صلاحياته الى الرئيس . والامثلة على ذلك كثيرة .

ان تحديد سلطات مجلس الامة يتجلى اولا في تحديد المواضيع التي تدخل في صلاحياته. ومن جهة ثانية فان صلاحيات البرلمان المالية تخضع لتحديدين هامين : حظر التعديلات البرلمانية التي من شأنها ان تنقص موارد الخزينة او تزيد المصاريف السرية لوجود ايرادات موازية ، واجبار المجلس على التصويت على موازنة صحيحة وفي مهلة محددة من الزمن . وهذان الموجبان الاخيران مفروضان تحت طائلة اصدار الموازنة بمرسوم من قبل الرئيس. وهناك اجراءات شكلية لا مجال لذكرها هنا ، من شأنها ان تحدد ايضا صلاحيات السلطة التشريعية لصالح الرئيس . ونكتفي بذكر اثنين منها على سبيل المثال : اولا تحديد مهلتي الدورتين العاديتين السنويتين ومهل الدورات الاستثنائية ، وثانيا تقديم المشاريع الحكومية على غيرها عند وضع جدول اعمال المجلس .

اما تنازل المجلس عن بعض الصلاحيات الخاصة به فهو منظور لبعض الظروف التي تترك لتقدير رئيس السلطة التنفيذية وحده . اذ ان هذا التنازل يعطى له بطلب منه لاجل تنفيذ احد برامجه .

وثمة احتمال آخر يخوّل الرئيس اعطاء نفسه ، بدون طلب في هذه المرة ، صلاحيات استثنائية ، في شروط مماثلة لتلك المذكورة في المادة السادسة عشرة من الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة . فدستور شاطىء العاج ينص : « عندما تتعرض مؤسسات الجمهورية واستقلال الوطن وكيان البلاد او تنفيذ تعهداتها الدولية الى الخطر بصورة جدية وعاجلة، فلرئيس الجمهورية ان يتخذ الاجراءات الاستثنائية التي تستدعيها الظروف ، بعد استشارة رئيس مجلس الامة ، ويعلنها على الشعب بواسطة بيان » . وتضيف بعض الانظمة المتبعة في الغابون وافريقيا الوسطى والكمرون الخ الى هذه الاجراءات ، الخطيرة جدا بحد ذاتها، حقّ الرئيس في اعلان حالة الطوارىء التي تعطيه بدورها صلاحيات خاصة اخرى محددة بقانون.

ومع ذلك فان اكثر هذه الصلاحيات التي تعتبر من خصائص النظام الافريقي نراها كما هي في النظام الديغولي الذي لا يمت الى النظام الرئاسي الكلاسيكي الا بصلات ضئيلة . فينبغي اذاً ان نفتش عن خصائص النظام الرئاسي الافريقي في غير هذا المضمار . ولا شك

وتنا واجدوها في الحزب الحاكم الاوحد .

ان الحكومة والبرلمان واللجان والمحاكم والمجالس المختلفة المنبثقة عن الدستور تبدو ، إذا قارناها بالحزب الذي يحتكر لصالحه كل سلطات الدولة ، وكأنها ذيول له ؛ والحقيقة إن رئيس الدولة ، الذي هو في الوقت ذاته رئيس الحزب ، يمارس سلطاته بواسطة هذا الحزب . وبفضله يراقب جميع مؤسسات الدولة ، ومن ضمنها الصحافة ، ويشرف عليها . وهكذا فان كل رئيس افريقي يستطيع ، كما فعل سيكو توري ، ان يتكلم على اخضاع كل سلطة الى السلطة السياسية .

ولكن على الرغم من وجود الشبه بين احزاب افريقيا ، فبامكاننا ان نقسم هذه الاحزاب الموحدة ، باعتبار اصولها واتجاهاتها المبدئية ، الى فئتين : فئة الاحزاب التقدمية المناهضة للاستعمار ، وفئة الاحزاب المحافظة السائرة في ركاب الاستعمار الجديد.

وتمتاز الفئة الاولى ، اجمالا ، بمنشأها القومي واسهامها في حركة التحرير القومية (بقوة السلاح احيانا) . وقد عانى اكثر رؤسائها في سبيل ذلك ، اما السجن واما التشريد من قبل السلطات الاقطاعية المحلية . ولم يخفف حصول البلاد التي تنتمي اليها هذه الاحزاب على الاستقلال من سوء ظنها بالدول الاستعمارية . ومن بين هؤلاء الوطنيين المتصلبين الاحرار لومومبا وام نيوبي وبيير موليلي ، وقد تواروا جميعهم عن عالم الوجود . ويجب ان نذكر ايضا منظمات القوى الشعبية المراكشية ، ومنظمة الضباط الاحرار المصرية ، وحزب غينيا الديمقراطي ، وحزب موديبو كيتا في مالي ، وحزب الميثاق الشعبي في غانا ، و «كانو» و« كادو » في كينيا ، وحزب الاستقلال الاتحادي بزعامة كوندا في زامبيا ، الخ .

اما احزاب الفئة الثانية ، وهي احزاب حكومية موحدة ، فهي على عكس الاولى تماما . فقد نشأت جميعها تقريبا بواسطة الادارة الاستعمارية او على الاقل بمساهمتها . ولعل المثال النموذجي على ذلك هو حزب الاتحاد الكمروني في جمهورية الكمرون الاتحادية . وقد تكوّن هذا الحزب من اقتران القوى الاستعمارية بالقوى الاقطاعية المحافظة في الكمرون الشمالي ، وانشىء في سبيل الوقوف بوجه الحزب الوطني المسمى باتحاد شعوب الكمرون والذي انتهى امره الى الانحلال بتأثير الادارة الاستعمارية . ومع ان مثال الاتحاد الكمروني نموذجي فهو ليس بالاوحد . ونستطيع التأكيد بدون اي احتمال خطأ بان جميع الحكومات الاعضاء في الاتحاد الافريقي والملغاش ، ما عدا حكومة الكونغو برازافيل وربما حكومة الداهومي الثورية ، هي مستوحاة ومنظمة على طراز الاتحاد الكمروني . وهذا ما يفسر نشوب عدة اضطرابات شعبية في هذه البلاد ، قمعت بشدة ، ولا سيما في ليبرفيل حيث اعادت السلطات الفرنسية ليون مبا الى الحكم رامية بذلك الى افهام كل من تسوّل له نفسه التمرد بانها ستحمي بعد اليوم هذه الحكومات التي صنعتها

والتي ما زالت مخلصة لهـا . غير انه يمكننا القول بـان النار في هذه البلاد تضطرم تحت الرماد . ولعل هذا مـا يفسر موقف هذه الانظمة من قضية الاستعمار . فلانهـا مدينة في نشوئها الى النظام الاستعماري ، ولانها محمية من قبل السلطات الاستعمارية ، فمن الطبيعي ان لا تماشي الاحزاب الوطنية ولا توافق على ثبات الزعماء الذين بنوا حياتهم السياسية على مناهضة الاستعمار عدو الحركات القومية .

ومهما يكن من امر هذه الاختلافات في المنشأ وفي الاتجاهات السياسية التي نلقاهـا في الاحزاب الافريقية الموحدة ، فهي تلتقي كلها في نقطة واحدة : التنظيم المادي للاحتكار الحزبي . لقد حاولنا ان نبين ذلك في الكلام على سلطان الرئيس المطلق ، ولنتابع تحليلنا بالكلام على الطريقة التي يتم فيها تركيز السلطات وتجسيدها ودمجها في النظام الرئاسي .

تركيز السلطات وتجسيدها ودمجها

ان الخاصة الثانية هي تركيز السلطات ودمجها ، وهما يتمان بواسطة الحزب . ونعني بالتركيز انه لا يوجد سوى مركز واحد للتقرير ، هو مبدئيا الحزب وفي الواقع رئيسه . على ان هذا التأكيد يستوجب التحفظ ، لان ذلك لا يتحقق في جميـع الحالات . والحقيقة انه لا يتأتى لرئيس الحزب ان يلعب دور مركز التقرير الا في البلاد التي لا يكون فيها ثمة تدخلات اجنبية ذات صفة الزامية . وهذا الحـال هو حال الدول التي اشرنا اليها ، والـتي يتسلـم السلطة فيها زعماء لا جدال في وطنيتهم . اما في الحالات الاخرى ، التي نوهنا بها ايضا ، فان رئيس الحزب ليس الا المنفـذ الاول للقرارات المتخذة من قبل القوى التي نصبته رئيسا والتي تحرص على بقائه .

ويتحقق دمج السلطـات بعملية مشابهـة . فـاذا نحن اقتصرنا على سلطـات الدولة الكلاسيكية الثلاث ، اي التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فان رئيس الدولة يشرف على السلطة التشريعية بطريق الحزب الذي يحرز جميع المقاعد البرلمانية بفضل اللائحة الوطنية الموحدة المحصورة ، والتي يتم انتخابها بالتزكية في اغلب الاحيان . وهكذا يصبح رئيس الدولة في الوقت ذاته صاحب الاقتراحات ومشاريع القوانين المحالة على المجلس ومنفـذها . وكذلك فان الرئيس يشرف على السلطة القضائية من جهة بفضـل حقه في تعيين القضـاة وصرفهم كيفيا ، ومن جهة ثانية بواسطة طرق ضغط متعددة يتمتع بها ضد هؤلاء القضاة لحملهم على اتخاذ القرارات التي تروق له . ففي غانا يعترف القانون صراحة بحق الرئيس في التدخل في توزيـع العـدالة ، وذلك مثلا بنقض الاحكام القضائية المبرمة الـتي لا تتوافـق ومصلحة البلاد العامة كما يفهمها الرئيس . والواقع ان استقلال السلطة القضائية مفقود في جميـع البلدان المستقلة في افريقيا .

ويستتبع تركيز السلطات ودمجها بالضرورة تجسيد السلطة ، وكدت اقول الدولة ؛ فاذا نحن استثنينا بلدين او ثلاثة ، فان البلدان الافريقية المستقلة تعرف اليوم بواسطة زعمائها . فشاطىء العاج بهوفويه بوانيي ، والحبشة بهيلاسلاسي ، والملاوي ببندا ، ومدغشقر بتزيرانانا. وهذه الملاحظة تصحّ على البلاد المحكومة من قبل وطنيين حقيقيين ، كما تصح على الدول المحكومة من قبل حكام نصبهم الاجنبي . حتى ان تجسيد السلطة هذا يجعل المرء يشكّ بوجود دولة حقيقية ويخيل اليه بان هذه ان هي الا ممتلكات خاصة للرئيس ، او هي بالاحرى — كما عبر عن ذلك وزير خارجية الكونغو برازافيل الشاب السيد غاناو — « كعكة يتقاسمها رئيس الدولة مع رجاله الخلّص » . ولا ريب بان هذه الصورة التي اعطاها الوزير الكونغولي عن هذه الدول تصحّ على اكثر انظمة افريقيا الحالية.

اما الخاصة الثالثة، فقدان الرقابة، فيسود الاعتقاد في افريقيا، نتيجة الدعاية والتعليم، ان النظام الرئاسي هو النظام الذي تتمتع فيه السلطة التنفيذية بعد استتبابها بالسلطان المطلق، فلا اشراف من قبل المواطنين ولا رقابة. وليس شيء اشد خطأ من هذه الفكرة. فالنظام الرئاسي هو ديمقراطي في جوهره (وليس ثمة ديمقراطية بدون رقابة) ، فهو يخضع بالضرورة الى الرقابة التي تتم بواسطة فصل السلطات . وهنا لا بد من العودة الى مونتسكيو الذي كان يرى في هذه القاعدة المقدسة الطريق الاوحد لمنع هذه السلطات من تجاوز حدودها . ومن جهة اخرى فبالممارسة الفعلية للحريات ، وعلى الاخص لحرية الفكر والنشر والتعبير التي تجعل بالامكان انشاء منظمات سياسية، يجد المواطنون السبيل للتأثير في مقررات الحكومة. ويكون ذلك اما بالموافقة عليها اذا كانت متمشية مع رغبات الاكثرية فيهم ، واما بانتقادها في الحالة المعاكسة . والواقع ان حكومة تستمد وجودها من ارادة المواطنين لاتستطيع ان تهمل الانتقادات التي تأتيها من قبل الرأي العام .

حاليا في افريقيا الحكومة ، اي الرئيس ، هي التي تخلق الرأي العام وتوجهه وتبدله . ولا ريب ان هذا الوضع الشاذ هو احدى النتائج المنطقية لانعدام الحرية الحقيقية للصحافة والرأي والتعبير . وثمة نتيجة اخرى وهي حظر المعارضة قانونا وفعلا .

وهكذا فان دمج السلطات على الصعيد الدستوري ، مضافا الى غياب الرأي العام ، يقود الى انعدام اية رقابة على الطريقة التي يمارس فيها الرئيس، بفضل حزبه ، السلطة الوطنية باسم الشعب .

واقع النظام الدستوري ومستقبله

ان النظام الرئاسي الافريقي هو حديث العهد جدا . فهو لم يتخذ الشكل الذي نعلمه عنه الا منذ سنة ١٩٦٠. ولهذا السبب فمن استباق الامور اصدار حكم نهائي عليه، ومع ذلك فان ممارسة نظام ما سحابة اربع سنوات تمكّن المرء ، من جهة، ان يكوّن فكرة

عن العواطف التي اثارها لدى الاجيال الصاعدة التي تعتبر المكملة الشرعية له ؛ ومن جهة ثانية ، ان يأخذ فكرة عن وجهة سيره : نحو التقدم او الجمود ، نحو الحرية او الاستبداد، نحو الوحدة او التفكك .

اما بشأن هذه النقطة الاخيرة ، واذا اخذنا بعين الاعتبار تجربة السنوات الاربع المنصرمة ، فاننا مجبرون على الاعتراف بان الاستقلال لم يحقق آمال اي شعب من شعوب افريقيا . وقليلة جدا البلدان التي حاولت او تحاول على الصعيد الاقتصادي ان توجه اقتصادها نحو سدّ حاجات شعوبها الاساسية ، وهذه البلاد هي مالي وغينيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة . واكتفت بلدان غيرها ، على العكس من ذلك ، بان تتمتع بازدهار اقتصادي مصطنع بفضل الرساميل الاجنبية والشركات الاستعمارية المستجدة . ومن بين هذه البلدان: شاطىء العاج ومدغشقر والغابون وليبيريا. اما في سائر البلدان فاننا نلاحظ اما تقهقرا ظاهرا بالنسبة للماضي ، واما جمودا اكيدا . وكذلك على الصعيد الاجتماعي فاننا لا نلحظ اي تحسن ، فما زال في بلادنا اقطاعية قوية موزعة هنا وهناك ، في البلدان التي تدعي الاشتراكية وفي غيرها على السواء. وهذا الحال يبدو جليا في الكونغو ليوبولدفيل وفي الحبشة والسودان وشمالي الكمرون ونيجيريا وليبيا ومراكش وليبيريا الخ.

اما بشأن الديمقراطية التي يتبجح بها الكل في افريقيا فانها تكاد ان تكون معدومة بالنظر الى فقدان الحريات . وعلى العكس من ذلك ، فان بلداننا باستثناء زامبيا التي استقلت منذ زمن قريب ، قد امتلأت بالسجون التي تضم بين جنباتها افرادا حُكم عليهم بتهمة التعبير عن آرائهم بحرية وذلك بحجة الهدم والتخريب . وان اكثر هؤلاء المحكومين (بعقوبة الموت في بعض الاحيان ، كما هو الحال في شاطىء العاج) هم في الواقع من هذه العناصر الكفؤة التي كان ينبغي ان تسهم في نهضة البلاد . وتقوم في خارج البلاد بازاء كل حكومة من حكوماتنا معارضة تختلف تنظيما تتهيأ للقيام بانقلابات مدعومة بقوة السلاح. وكثير من رؤساء دولنا، ومنهم من كان حتى الامس القريب زعيما وطنيا مسموع الكلمة، يعيشون مسجونين في قصورهم خوفا من الظهور امام الجماهير، الا اذا كانوا محاطين بضباط محليين يُشترى ولاءهم بالمال، او بمرتزقة اجانب. وحتى الوحدة الافريقية، فانها قد اصيبت بطعنة نجلاء من جراء هذه الانظمة السياسية القائمة في القارة، هذه الانظمة التي توصلت الى تأليب الشبيبة الافريقية المفكرة عليها .

هذه الشبيبة لم تعد تفكر ضمن اطار الواقع، بل ان كل افكارها متجهة نحو ما سوف تأتي به الايام بعد القضاء ، بوسيلة او باخرى ، على الاحوال الراهنة . وهي تكرس وقتها لوضع مشاريع الانظمة التي ستخلف الانظمة القائمة ، ولتهيئة جيل جديد من الزعماء الافريقيين الذين سيحلون محل القدماء .